واقـــع إنتاج الحبوب في الجـــزائر

أ/ فوزيـــة غربـــي
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
قســـم التسيـــر
جامعة قسنطينـــة

الملخـــص:

يتناول هذا المقال واقع إنتاج الحبوب في الجزائر. هذا الإنتاج الذي يتسم بالركود والضعف، وخاصة إنتاج القمح الذي تعتبر مردودية الهكتار منه من أضعف المستويات مقارنة مع دول العالم، بسبب الظروف الجوية غير الملائمة والنقص في كميات الأسمدة المستعملة، نظرا لارتفاع أسعارها وندرتها في الأسواق؛ بالإضافة إلى السياسات الزراعية المحدودة الفعالية. وهذا أدى إلى عجز كبير في تغطية الاحتياجات الوطنية، واللجوء إلى الاستيراد والوقوع في فخ التبعية الغذائية.

Résumé:

Cet article traite de la réalité de la production céréalière en Algérie. Cette production apparaît comme stagnante et faible, particulièrement concernant la production de blé dont la rentabilité par hectare est considérée comme des plus faibles relativement aux normes établies dans la plupart des autres états du monde.

Cette faiblesse est due d'abord aux conditions climatiques non appropriées, ensuite au manque d'engrais utilisés vu leurs prix élevés et leur rareté sur le marché, et enfin aux politiques agraires appliquées.

Ceci a conduit à un grand déficit dans la satisfaction des besoins nationaux et au recours à l'importation; ce qui ramène forcément au piège infernal de la dépendance alimentaire

مقدمـــة:

يكتسي القطاع الزراعي أهمية بالغة في تطوير وتقدم اقتصاديات الدول النامية بصورة عامة، ولهذا فقد تزايد الاهتمام به ليكون الركيزة الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أن تطوير الزراعة يعني تطوير الاقتصاد، وانخفاض الأداء في القطاع الزراعي يؤثر سلبا على نمو الاقتصاد ككل. أما بالنسبة للجزائر، فإن مساهمة القطاع الزراعي في مجال التنمية الاقتصادية هي مساهمة ضعيفة أوقعت البلاد في تبعية واضحة، سواء على مستوى المواد الغذائية أو المواد الأولية، وتعبر عن ذلك بصدق قيمة الواردات الكبيرة، مما أدى إلى عجز الميزان التجاري للمنتجات الزراعية من جهة، وإلى امتصاص جزء كبير من العملة الصعبة المتأتية من العائدات البترولية من جهة أخرى. وهذه الوضعية التي يعرفها القطاع الزراعي عموما قد ساهمت في تشكيلها عدة عوامل وأسباب، تأتي في مقدمتها السياسات الزراعية المتعاقبة، والتي لا تتعظ كل واحدة منها بالأخرى.

إن وضعية الاقتصاد الزراعي الجزائري ليست صحية، حيث تعرف نقصا كبيرا في الإنتاج الزراعي وبخاصة إنتاج الحبوب وإنتاج القمح بصفة أخص. مما أدى إلى عدم تغطية الاستهلاك المحلي واللجوء إلى الاستيراد، وهذا بطبيعة الحال له أثره على الميزان التجاري للدولة. إن هذه الزيادة الحاصلة في الواردات، يصاحبها انخفاض في صادرات المنتجات الزراعية، مما يؤدي إلى استعمال الموارد المالية المتحصل عليها من القطاعات الأخرى، خاصة المحروقات، في تغطية الاحتياجات المتنامية للبلاد من المواد الغذائية، عوض استخدامه في التجهيز الضروري.

وغير خاف، أن الحبوب تحتل مكانة هامة في قائمة المواد الغذائية التي يستهلكها الأفراد بشكل كبير وذلك تماشيا مع التقاليد الغذائية السائدة في البلاد، ولهذا فإن أي خلل في هذا المنتوج يؤثر سلبا على النمط الغذائي السائد، ويضع الأمن الغذائي للسكان في خطر. ولهذا فإن الزيادة في إنتاج الحبوب بوتيرة متناسبة مع الزيادة السكانية يعتبر غاية تسعى الدولة إلى تحقيقها؛ وإذا لم يكن ذلك ممكنا فعلى الأقل تلبية ولو جزء من احتياجات السكان. ومن أجل ذلك ينبغي وضع سياسة شاملة للمحافظة على الأراضي الزراعية وترقية الإنتاج وتطويره والتقليل من الفجوة الغذائية. واستنادا لهذه الحيثيات، يجدر بنا أن نتساءل: ما هي العوامل التي تعرقل إنتاج الحبوب في الجزائر، وخاصة منها مادة القمح؟ وما هي شروط تجاوزها؟.

1. خصائص الاقتصاد الزراعي الجزائري في مجال إنتاج الحبوب:

يتفق المتتبعون والمهتمون بشأن الاقتصاد الزراعي الجزائري أن الخاصية التي يتسم بها القطاع الزراعي هي انخفاض إنتاجيته بصورة عامة، بحيث تكون دون المعدل بكثير، زد على ذلك أنها تعرف تذبذبا بين سنة وأخرى، وتبقى تحت رحمة الظروف المناخية ...

أما بالنسبة لزراعة الحبوب في الجزائر، فإنها تبقى رغم اعتبارها من الزراعات الاستراتيجية ضعيفة الإنتاج والمردودية، بحيث أنها لا تغطي إلا نسبة ضئيلة من الاحتياجات المحلية، وحبيسة الظروف المناخية والتحولات التي يعرفها عالم الفلاحة ككل. ولعل أهم سمات زراعة الحبوب في الجزائر ما يلي:

– إن أهم ما يميز إنتاج الحبوب، هو إنتاجيته الضعيفة على الرغم من تكثيف زراعتها. فبالرغم من استقرار المساحات المزروعة بالحبوب منذ مدة إلا أن مستويات الإنتاج تبقى تتميز بالتذبذب الكبير. وعند مقارنة هذه المستويات من الإنتاج بما يتحقق في المغرب مثلا، حيث يتراوح متوسط الإنتاج بين 60 و 70 مليون قنطار ومردودية الهكتار بين 11 و 14 قنطار(1)، نجد أنها مستويات ضعيفة ومتذبذبة، وهذه هي ميزة الإنتاج الفلاحي عموما، نظرا لغياب سياسة فلاحية واضحة الأهداف، من جــراء مــا عرفه عالم الفلاحة من تحولات وإصلاحات عديدة في مدة قصيرة ومرحلة جد حساسة على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

وبالمستويات المحققة أو التي ينتظر تحقيقها في المواسم الفلاحية المقبلة، يبقى إنتاج الحبوب في الجزائر عاجزا على تغطية حاجيات الاستهلاك المحلــي (لا يغطــي إنتاج الجزائر من الحبوب إلا نحو 20 إلى 25% من الحاجيات المحلية من الحبوب)، من هذه المنتوجات الاستراتيجية التي تقدر بنحو 60 مليون قنطار سنويا.

– أما الخاصية الأخرى، فتتمثل في كون المساحة المزروعة بــالحبوب قــد بقيت تتأرجح بين غياب برامج الاستصلاح وعدم توسيع الأراضي المزروعة، حيــث ظلت المساحة المخصصة لزراعة الحبوب عموما قارة على امتداد 20 سنة ببلوغها في المتوسط 3.200.000 هكتار، أي ما يعادل 43% من المساحة الإجمالية المزروعة في الجزائر، وبإضافة أراضي البور تصبح هذه المساحة تمثل أكثر من 70% من المساحة الصالحة للزراعة، أكثر من 66% منها تابعة للقطاع الخــاص. وفــي مقابــل هــذا الاستقرار النسبي للمساحة المزروعة بسبب نقص برامج الاستصلاح من جهة وتغييــر نوع المزروعات من جهة أخرى، فإن المساحات المحصودة عرفت تناقصا وكانت أقل من المساحات المزروعة، فزادت بذلك معها المساحات المتضررة وغيــر المســتغلة، حيث أصبحت تمثل أكثر من 40% من المساحة المزروعة. والجدول التالي يوضــح هذه الوضعية.

جدول رقم (1) *المساحة المخصصة لزراعة الحبوب (الوحدة: الهكتار)*

المواسم الفلاحية	المساحة المزروعة	المساحة المحصودة	المساحة المتضررة
1979-80	3392000	3015000	377000
1982-83	3204000	2121000	1083000
1984-85	3575000	2733000	842000
1989-90	3270000	1907000	363000

المصدر: أسبوعية التحدي الاقتصادي، عدد 04 ، 06 مارس 1991، ص8.

وتعود أسباب هذه الوضعية إلى جملة من العوامل، خاصة منها مــا يــرتبط بالجانبين التقني والفني، بحيث كان للتأخر الذي تعرفه عمليتي البذر والحصــاد آثــار كبيرة على المساحة المحصودة وعلى كميات الإنتاج المحققة، فبدلا من أن يتم البذر في أقل من شهر لارتباطه بالظروف المناخية، فإنه في الجزائر يمتد إلى أكثر من شهرين، ونفس الشيء بالنسبة لعملية الحصاد، فبدلا من أن تتم في ظرف شهر واحد على أكثر تقدير فإنها تتعدى الشهرين في الغالب. ويرجع المسؤولون علــى مســتوى الــوزارة

الوصية هذا التأخر إلى النقص في العتاد الفلاحي، بسبب الإهمال الذي تعرفه المزارع خصوصا بعد عملية الإصلاح التي عرفها القطاع سنة 1987، فمثلا ، مـــن مجمـــوع 8000 حصادة أكثر من 2000 منها في حالة عطب بسبب نقص قطع الغيـــار بينمـــا احتياجات المزارعين تتعدى 12000 حصادة للقيام بعملية الحصاد في ظروف ملائمة.

– تدني مردودية الحبوب، حيث تبقى مردودية الهكتـــار فـــي الجزائـــر دون المستويات الأدنى المنتظرة، فالمردودية الفلاحية عموما ترتبط أساسا بكميات الأسمدة المستعملة ونوعيتها من جهة، والبذور المختارة من جهة أخرى، وهي التي تفسر مدى الزيادة والانخفاض في الإنتاج، خاصة إذا ظلت المساحات المستغلة مستقرة لحـــوالي 20 سنة.

وفي واقع الأمر، فإن مردودية إنتاج الحبوب تبقى ضـــعيفة بحيـــث لا تكـــاد تتعدى 07 قناطير في الهكتار أي أقل من الحد الأدنى للمردود المســـطر فـــي إطـــار الأهداف والذي يبلغ 8.7 قنطار في الهكتار. وتعود أسباب ضعف مردودية الهكتار من الحبوب أساسا إلى جملة من العوامل، منها ما يتعلق بالمحيط والمتمثلة في الظـــروف المناخية غير المواتية التي عرفتها المنطقة منذ مدة، ومنها ما يرتبط بالجانـــب التقنـــي خاصة في مجال تهيئة التربة وانتقاء البذور واستعمال الأسمدة.

ففي مجال تهيئة التربة، ومدى استصلاحها، فإنه نظرا للاســـتغلال المكثـــف خاصة بعد البرنامج المتعلق بتكثيف الزراعات وعدم اتباع طريقة الدورات(أرض بور ـــ أرض مزروعة) عرفت تناقصا في قيمتها الإنتاجية، وما زاد في تدهور هذه القيمة، الاستعمال غير السليم للأسمدة؛ فبالإضافة إلى نقص الكميات المستعملة بســـبب عـــدم توفرها في الأسواق وارتفاع أسعارها، فإنها لا تستعمل وفق المعايير العلمية وبالكميـــة والنوعية اللازمتين، الشيء الذي جعلها غير مفيدة في تحسين الإنتـــاج والرفـــع مـــن المردودية، خاصة إذا كانت البذور المزروعة غير مختارة حسب خصائص وطبيعـــة التربة والظروف المناخية. والجدول التالي يوضح تطور إنتاج الحبوب فـــي النصـــف الثاني من عقد الثمانينيات.

جدول رقم (2) *تطور إنتاج الحبوب في الفترة 1985-1990   (الوحدة ألف طن)*

أنـــــواع الحبوب	1985-86	1986-87	1987-88	1988-89	1989-90
القمح الصلب	8.2	8.1	4.4	8.5	5.7
القمح اللين	4.7	4.2	1.5	4.0	2.0
الشعير	11.2	7.7	3.9	9.0	8.0
الخرطال	0.9	0.6	0.3	0.5	0.4
المجموع	25.0	20.6	10.2	22.0	16.1

المصدر: أسبوعية التحدي الاقتصادي، المرجع السابق، ص9.

جدول رقم (2) مكرر تطور إنتاج الحبوب في الفترة 1991-1999. (الوحدة قنطار)

أنواع الحبوب	1991-92	1992-93	1993-94	1996-97	1997-98	1998-99
القمح الصلب	1345530	7960650	5624280	4554640	15000000	9000000
القمح اللين	4912220	2204380	1515360	2060500	7800000	5700000
الشعير	13982900	4080230	2340670	1908920	7000000	5100000
الخرطال	928900	272460	152040	168150	450000	400000

المصدر: المجموعة الإحصائية رقمي 17و 19 مرجع سابق، ص 169 و 187.

وأمام هذا التذبذب في إنتاج الحبوب، فقد أصبح الرفع من إنتاج هذا المحصول الاستراتيجي ضرورة ملحة، وذلك للتخفيف من العجز الذي تعرفه تلبية الحاجيات الوطنية في هذا المجال، غير أن هذا لا يتأتى إلا إذا تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات، والتي بادرت الجهات المسؤولة عن هذا القطاع في اتباعها، ومنها ما يتعلق خصوصا بتشجيع المزارعين على الاستمرار في زراعة الحبوب وعدم التخلي عنها، خاصة عندما صارت غير مربحة بسبب الفرق المسجل بين التكاليف التي يتحملونها والأسعار المطبقة والتي تخضع لدعم من الدولة. وبالفعل فقد تقرر رفع السعر عند الإنتاج بما يفوق 200% بالنسبة لمختلف أنواع الحبوب. كما تم توسيع المساحة المخصصة لإنتاج الحبوب في بعض الجهات الجبلية والصحراوية والتي أعطت التجارب فيها نتائج مشجعة للغاية. كما بادرت الجهات المختصة بالعمل على الرفع من المساحات المسقية، وذلك بإضافة قرابة 250.000 هكتار كأراضي جديدة مسقية، تدخل في إطار برنامج تثمين واستصلاح الأراضي خاصة تلك الواقعة في مناطق السهوب، والتي تكون قد وصلت حسب بعض التقديرات إلى أكثر من مليون هكتار. وفي الجانب التقني والفني، فإن الجهود تبذل لإيجاد أنواع جديدة من البذور ذات قابلية عالية على التكيف مع الظروف المناخية والتربة؛ مع توفيرها بالكميات الكافية. ويجري العمل على حث المزارعين على استعمال التقنيات الحديثة في الزراعة(2).

2. تطور إنتاج الحبوب في الجزائر:

لقد عرف إنتاج الحبوب في الجزائر حالات مد وجزر خلال مراحل تاريخية مختلفة، بحيث أنه لم يتطور بوتيرة عادية ووفقا للمنطق الاقتصادي، وإنما عرف تذبذبا واضحا سواء لاعتبارات موضوعية أو غير ذلك، وسنتتبع ذلك بإيجاز كبير.

2-1. لمحة تاريخية:

لقد كان لإنتاج الحبوب في الجزائر إبان الاحتلال وزن كبير في مجموع المزروعات، ويتجلى ذلك من خلال النسبة الكبيرة من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة، والتي تتركز بصفة خاصة في الأراضي الأكثر خصوبة والتي بطبيعة الحال تعرف إنتاجا وفيرا ومزدهرا، بحيث كانت البلاد تغطي الطلب المحلي وتصدر الفائض

منه. ويحتل القمح النصيب الأكبر من جملة المزروعات المصدرة، حيث كانت الجزائر من أكبر المصدرين، وقد كانت فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية من أهم المستوردين للقمح الجزائري(3). إلا أن هذا الاهتمام بزراعة الحبوب قد بدأ يصيبه الوهن، بحيث تراجع بسبب تداخل عدة عوامل لعل من أهمها انخفاض أسعار القمح في السوق العالمية وارتفاع أسعار الخمور بالمقابل وخاصة في فرنسا أين تم تخريب مساحات شاسعة مزروعة بأشجار الكروم لكونها مصابة ببعض الأمراض. ولسد هذا النقص على مستوى الخمور، فقد تقرر تقليص المساحات المزروعة بالحبوب لصالح زراعة أشجار الكروم وخاصة في الأراضي التابعة للمعمرين. ولم تتدارك هذه الوضعية في الجزائر المستقلة بالرغم من السياسات المتعاقبة التي كانت نظريا على الأقل تسعى إلى ذلك. وهكذا فقد أصبحت زراعة الحبوب في الجزائر تتميز بإنتاجها المتذبذب ومردوديتها الضعيفة، وهذا ما يبينه الجدول الموالي:

جدول رقم (3) متوسط الإنتاج

المرحلة	متوسط الإنتاج
1959-1950	208 مليون قنطار
1969-1960	17.5 مليون قنطار
1979-1970	18.4 مليون قنطار
1989-1980	101.2 مليون قنطار

المصدر: وزارة الفلاحة، مديرية الإنتاج.

يتبين من الجدول أعلاه، أن إنتاج الحبوب في تذبذب كبير، ومرد ذلك حسب الرسميين هو العوامل المناخية غير الإيجابية، غير أن حقيقة الأمر تكمن بالدرجة الأولى في غياب سياسة فلاحية واضحة المعالم والأهداف، وغير متواصلة؛ ففي هذا الصدد عرف القطاع الزراعي تحولات وإصلاحات عديدة في فترة زمنية قصيرة، وجلها أعطت للقطاع الزراعي دورا ثانويا في استراتيجية التنمية الوطنية برز على مستوى الاستثمارات المنخفضة مما أدى إلى انخفاض الإنتاج والمردودية.

2-2. التطورات الراهنة لإنتاج الحبوب:

لقد عرف إنتاج الحبوب بشتى أنواعها تذبذبا كبيرا بين الزيادة والنقصان، لعبت فيها جملة من العوامل في تحديد معدلات تطورها. فبعد أن حقق الإنتاج رقما قياسيا محليا خلال موسم 1984-1985 بتسجيل نحو 30 مليون قنطار، انخفض خلال موسم 85-86 بـ 16% حيث بلغ الإنتاج 25 مليون قنطار، وبنفس الميل سجل إنتاج موسم 86-87 ما يعادل 20 مليون قنطار أي (- 20%) وإنتاج موسم 87-88 ما يعادل 10.2 مليون قنطار بمعدل (-50%) ليتحسن هذا الإنتاج في موسم 88-89 حيث بلغ 22 مليون قنطار أي بزيادة 115% ثم يعود إلى الانخفاض في الموسم الموالي بنسبة -26% وتسجيل 16.1 مليون قنطار. وهذه الحالة تتكرر باستمرار على مر السنوات اللاحقة. فقد بلغ سنة 1996 مثلا 49 مليون قنطار لينخفض السنة الموتالية إلى حوالي 08 مليون قنطار، ثم يرتفع مرة أخرى سنة 1997 ليفوق 30 مليار بقليل، ثم يعود إلى الانخفاض سنة 1999 ليصل إلى حوالي 20 مليار قنطار، أي بمعدل نمو سالب يقدر بـ ــ 34.08 %(4).

يتضح مما سبق أن ترقية إنتاج الحبوب قد أصبح ضرورة ملحة للتخفيف من العجز الذي تعرفه البلاد من الحبوب عامة ومن مادة القمح بصورة خاصة، ورفع الإنتاج هذا لن يتأتى إلا إذا قامت الجهات المسؤولة باتخاذ إجراءات وتدابير في صالح هذا القطاع. وبالفعل فقد بدأ المسؤولون عن هذا القطاع باتخاذ بعض الإجراءات والتدابير في صالح القطاع، سواء فيما يتعلق بالمساحة أو البذور أو فيما يتعلق بتشجيع المزارعين حتى يستثمروا في زراعة الحبوب، وعدم التخلي عنها بعدما أصبحت هذه الزراعة غير مربحة، بسبب الفرق بين التكاليف التي يتحملونها والأسعار المدعمة من طرف الدولة.

ومن خلال الجدول التالي يتبين لنا تطور إنتاج الحبوب بصفة عامة، وتطور إنتاج سلعة القمح بصورة أخص لفترة ما بعد التسعينيات، نظرا لأهمية هذه السلعة ضمن مجموعة الحبوب، والتي تعتبر أكثر المواد الغذائية تداولا في السوق العالمية؛ كما أنها أصبحت سلاحا استراتيجيا تستعمله الدول المصدرة للضغط على الدول المستوردة، لتحقيق أغراضها السياسية.

جدول رقم (4) إنتاج الحبوب والقمح

السنة	الحبوب	القمح	% 1/2
1991-1990	38083030	18693880	% 49.5
1992-1991	33289140	18367520	% 55.7
1993-1992	14520970	10165030	% 70
1994-1993	9634200	7139640	% 74.1
1995-1994	2138000	1500000	% 70
1996-1995	49000000	29830000	% 60.9
1997-1996	8697170	6615140	% 76.06
1998-1997	30256050	28800000	% 75.35
1999-1998	20205970	14700000	% 72.75

المصدر: الجدول من تصميم الباحثة بالاعتماد على المجموعة الإحصائية للجزائر رقمي 16 و 17 ص 185 و ص 189 على التوالي، وأيضا Annuair statistique de l Algerie, n 19, p 187. أما النسب المئوية فقدرت من قسمة ما بالخانة 1 إلى ما بالخانة 2.

نلاحظ من الجدول تذبذب إنتاج الحبوب بين الارتفاع والانخفاض، وإن كان الانخفاض هو السائد؛ ويبرز ذلك أكثر بالنسبة لسلعة القمح التي لم تستقر على مستوى معين، وتعتبر الظروف المناخية من أهم الأسباب في هذا التدهور، كما أن التدابير والإجراءات المتخذة لتحسين الإنتاج لم تكن ذات فعالية لدرجة مساهمتها في زيادة الإنتاج. كما يتضح من الجدول الأهمية النسبية التي يحتلها إنتاج القمح في قائمة الحبوب، وهذا يرجع إلى اتساع المساحة المزروعة قمحا على حساب المساحات المزروعة شعيرا على سبيل المثال، وهذا يعني أن هناك اهتمام بإنتاج القمح الذي يرجع إلى ارتفاع سعره مقارنة بغيره من الحبوب بحيث يعتبر عاملا محفزا على إنتاج

القمح دون غيره. فمثلا كان سعر القنطار من القمح الصلب سنة 1989 400 دج. قفز سعره في سنوات 96 –99 إلى 1900 دج (5).

وبهذه المستويات المحققة، يبقى إنتاج الحبوب في الجزائـر عـاجزا علـى تغطية الاحتياجات الوطنية، وهذا ما يفسر الزيادة المطردة في نسبة استيراد الحبـوب من مجموع الواردات الغذائية، والتي ارتفعت من 28% سنة 1969 إلـى 60% سـنة 1984(5)، لتتجاوز الـ 70% سنة 1997. ولعل من بين أهم الأسـباب فـي ذلـك، الاستقرار النسبي في المساحة المزروعة والظروف المناخية غيـر الملائمـة؛ هـذه الأخيرة التي تساهم في تضرر جزء كبير من المساحة المزروعـة، كمـا أن تـأخر عمليتي البذر والحصاد اللتين يرجعهما المسؤولون إلى نقص العتاد الفلاحي، قد تزيـد في تفاقم هذه الوضعية. كما سبق توضيح ذلك في الجدول رقم (6) السابق.

والذي يبين مدى تخلف المساحة المحصودة عن المساحة المزروعـة طـوال الفترة المحددة، بالنسبة للحبوب عموما، وبالرغم من طول الفترة فلم تبدل محاولات من أجل تجاوز هذه الفجوة أو تقليصها إلى حدها الأدنى. أما بالنسبة لسلعة القمح تحديـدا فإننا نلاحظ الفرق بين المساحتين المزروعة والمحصودة، والتي تدل دلالـة واضـحة على النقص في إنتاج القمح، حسب ما يوضحه الجدول الموالي،

جـدول رقـم (5) المسـاحتان المزروعـة والمحصـودة (الوحـدة 1000هكتار)

السنة	المساحة المزروعة	المساحة المحصودة
1991	1931.5	1729.4
1992	2038.0	1848.0
1993	2203.1	1255.4
1994	2487.8	892.6
1995	2431.1	1680.7
1996	2331.0	2278.5
1997	2245.0	825.2

المصدر: بوالسبت، مرجع سابق، ص 132.

يتجلى واضحا عدم بذل أي مجهود من طرف المسؤولين على هـذا القطـاع للتقليل من المساحة المتضررة، فالتمادي في الخطأ يدل على اللامبالاة والتراخي، وهذه مواصفات سلبية يجب محاربتها بصرامة حتى يعتبر المقصرون وتبعث روح الاهتمام لدى العاملين في هذا القطاع.

أما بالنسبة للمردودية، فإنها تبقى هي الأخرى – بالإضـافة إلـى الإنتـاج المتذبذب والضعيف في مجال الحبوب – دون المستويات المطلوبـة، لأنهـا تـرتبط بكميات الأسمدة المستعملة وجودتها وكيفية استعمالها وفق المعايير العلمية من جهـة، ونوعية البذور المختارة من جهة أخرى. والملاحظ بالنسبة لهذه الأخيرة، وجود نقص في الكميات المستعملة بسبب ارتفاع أسعارها وندرتها فـي الأسـواق. إن الاسـتعمال السيئ للأسمدة من حيث المعايير العلمية وبالنوعية والكمية اللازمتين يجعلها غير ذات جدوى ولا تفيد في الرفع من الإنتاج وتحسين المردودية، وبخاصة إذا كانـت البـذور

المزروعة غير مختارة تبعا لخصائص وطبيعة التربة والظروف المناخية. والجدول الموالي يوضح تطور مردودية الهكتار من الحبوب.

جدول رقم (6) المردودية

الفتـــرة	1969-1960	1979-1970	1986-1980	1990-1987
المردودية	6.05	5.46	6.49	8.00

المصدر: أسبوعية التحدي الاقتصادي، مرجع سابق، ص 9.

وبالتركيز على القمح تحديدا باعتباره أهم مادة فإن الجدول التالي هو خير معبر على ذلك.

السنة	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
المردودية	10.81	9.94	8.40	8.0	8.92	13.09	8.02

جدول رقم (7) مردودية القمح

المصدر: بوالسبت، مرجع سابق، ص 102.

من تصفحنا للجدول يتضح لنا تدهور في مستويات إنتاجية الهكتار من القمح والتي لم تصل إلى مستوى إنتاجية الهكتار في معظم دول العـالم، فمتوسط إنتاجية الهكتار في الجزائر قد وصل إلى 9.6 قنطار في الهكتار بينما نجده يتعدى ذلك بكثير في معظم الدول، فمثلا في تونس وفي نفس الفترة وصلت إلى 14.03 قنطار في الهكتار وفي مصر إلى 52.9 قنطار في الهكتار. وبإجراء مقارنة بين هذه المعدلات نرى الضعف الكبير المسجل في إنتاجية الهكتار في الجزائر والتي تعتبر أضعف المستويات على الإطلاق، وهذا يدل على مدى التأخر الذي يعاني منه القطاع الزراعي، كما تعتبر دليلا آخر على فشل السياسات الزراعية وعدم نجاعة الإجراءات والتدابير التي جاءت بها، والتي انعكست في النهاية على ضعف الإنتاج وزيادة الاستيراد، من أجل سد الفجوة بين الطلب والعرض على هذه السلعة الهامة ضمن مجموعة الحبوب.

وبطبيعة الحال، فإن هذا النقص في المردوية قد انعكس على ضعف الإنتاج الذي لم يعد بمقدوره تغطية الاحتياجات الوطنية، وإنما كرس الاعتماد الكبير على الواردات لتدارك النقص في الإنتاج وتغطية الطلب المحلي. والجدول رقم (8) أدناه يوضح أكثر حقيقة هذا الأمر.

جدول رقم (8) نسبة تغطية الطلب المحلي

الفترة	1969-1967	1973-1970	1977-1974	1982-1979	1984
النسبة	**%28**	%29	%50	%65	60 %

المصدر: Collection stqtistiques op. Cit. P 43.

وللوقوف أكثر على مدى تبعية الجزائر الخارجية في مجال القمح تحديدا نورد الجدول الموالي:

جدول رقم (9) إنتاج القمح وارداته

البيان / السنة	الإنتاج	الواردات	البيان / السنة	الإنتاج	الواردات
1980	1512	2635	1989	1152	5643
1981	1218	2036	1990	750	3326
1982	977	2866	1991	1869	3269
1983	790	2794	1992	1837	3558
1984	887	2679	1993	1017	3780
1985	1478	3756	1994	714	4733
1986	1229	3365	1995	1500	4631
1987	1229	2635	1996	2983	2856
1988	614	3569	1997	662	4611

المصدر: بوالسبت، مرجع سابق، ص 49.

يبين لنا الجدول مدى تراجع مقدرة الدولة في إنتاج القمح بالنسبة لزيادة متطلباتها، وهذا يتجلى واضحا من خلال تناقص نسبة تغطية الإنتاج الوطني للطلب المحلي، إذ وصلت إلى 14.35% سنة 1997 بعدما كانت 57.38 من مجمل الطلب المحلي سنة 1980. وهذا راجع بطبيعة الحال إلى نقص المساحة المحصودة مقارنة بالمساحة المزروعة نظرا للعوامل المذكورة سابقا، زد إلى ذلك عوامل أخرى لا تقل عنها خطورة، مثل الزيادة في عدد السكان وتمركزهم في المناطق الحضرية، وأيضا ارتفاع مستوى الدخول الفردية.

وبلغة الأرقام فقد كشف تقرير لوزارة الفلاحة أن الفاتورة الغذائية قد بلغت سنة 2002 ما قيمته 2.5 مليار دولار، مقابل 2.13 مليار دولار سنة 2001 (7). وتظل الصادرات الجزائرية من ذات المواد جد هامشية، إذ بلغت 39 مليون دولار سنة 2002، مقابل 28 مليون دولار سنة 2001. وعلى الرغم من المحصول القياسي لهذه السنة بأكثر من 40 مليون قنطار فإن الجزائر لا تزال تستورد هذه المادة بكميات معتبرة. ففي الوقت الذي كان من المنتظر أن تتراجع قيمة واردات الحبوب بصورة كبيرة، فإن الغلاف المالي للمخصص لشراء الحبوب من الخارج معتبرا، حيث قارب 600 مليون دولار خلال السداسي الأول لسنة 2003، وهو ما يمثل 45%(8) من الغلاف المالي المخصص لاستيراد المواد الغذائية.

خاتمة

مما لا شك فيه، أن التحدي الغذائي يشكل أكبر التحديات التي واجهت وتواجه الاقتصاد الجزائري، هذا الأخير، الذي لا يزال عاجزا على تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان في مجال الحبوب خصوصا، وفي مادة القمح على الأخص. وتشكل العقبات التكنولوجية أهم المعوقات التي تواجه تطوير الزراعة الجزائرية، حيث لا يزال المستوى التقني متخلفا، بالإضافة إلى عدم فعالية السياسات الزراعية المتعاقبة، والتي كرست فشلها بحدة أكبر الظروف المناخية غير الملائمة في غالب الأحيان. مما سبق

نخلص إلى نتيجة هامة، وهي أن مساهمة القطاع الزراعي في مجال التنمية الاقتصادية تعد ضعيفة بحيث أدت إلى تبعية واضحة، سواء على مستوى المواد الغذائية أو المواد الأولية؛ وتعبر عن ذلك بصدق القيمة المعتبرة للواردات، التي ساهمت في عجز الميزان التجاري للمنتجات الزراعية من جهة، وإلى امتصاص جزء كبير من العملة الصعبة المتأتية من العائدات البترولية من جهة أخرى. وهذه الوضعية التي يعرفها القطاع الزراعي عموما قد ساهمت في تشكيلها عدة عوامل وأسباب، تأتي في مقدمتها السياسات الزراعية المتعاقبة، كما أشرنا، والتي لا تتعظ كل واحدة منها بسابقتها.

إن اتباع سياسات فعالة لتطوير القطاع الزراعي سيكون بالضرورة مرتبطا ومؤثرا في تحقيق الأهداف الاجتماعية لزيادة العمالة والدخول النقدية لصغار المزارعين، كما أن التركيز على الزراعة سيعطي دفعة قوية للتصنيع الزراعي، حيث يعتبر ذلك الميزة النسبية للدول النامية، كما وتعطي صناعات إحلال الواردات مجالا جديدا للتوسع الصناعي؛ ولكي يلعب القطاع الزراعي دوره كاملا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم التغلب على التبعية الغذائية وبخاصة في مجال الحبوب، يجب السعي لإزالة المعوقات التي تعرقل مساره، وذلك بالعمل على ما يلي:

1. وضع سياسات زراعية واضحة تمكن المزارع من العمل في إطارها باطمئنان من ناحية الأسعار والاستيراد والتصدير والدعم؛ كما يجب ثبوت تلك السياسة على الأقل على المديين القصير والمتوسط.
2. صيانة الموارد الطبيعية من غابات وتربة ومصادر مياه ...الخ، وترشيد استغلالها وإعادة صياغة القوانين والتشريعات الزراعية لحمايتها.
3. العمل على إقامة خدمات التنمية الأساسية والكافية من طرق وسائل نقل وتخزين ومراكز بحوث...الخ وتغيير الهياكل بصورة عامة، وهذا يستدعي زيادة معتبرة في حجم الإنفاق الاستثماري مما يتطلب جذب رؤوس الأموال الأجنبية والإعانات من الخارج وذلك قصد إحداث "الدفعة القوية BIG PUSH" على حد تعبير "روستو ROSTOW".
4. توفير المدخلات الزراعية المحسنة من أسمدة ومبيدات ...الخ، والطاقة المحركة ليتم بذلك التغيير النوعي.
5. توفير الخبرة والأيدي المدربة لتنفيذ وإدارة مشروعات التنمية (إحداث التغيير الكمي والنوعي).
6. معالجة مسألة علاقات الإنتاج في الزراعة والعمل على رفع مستوى الإنتاج بما يتفق ومصلحة الاقتصاد الوطني، وتحسين المستوى المعيشي للعاملين بالقطاع الزراعي وتحفيزهم، ومعالجة قضايا تكاليف الإنتاج المرتفعة والاستفادة من المزايا النسبية للمشاريع الزراعية.
7. تحقيق التكامل الزراعي بين النبات والحيوان.
8. الاهتمام بالتنمية التسويقية داخليا وخارجيا وأخذ التسويق على أنه حلقة مكملة للإنتاج لإشباع حاجيات المستهلك، مع العمل على تقليل تكلفة التسويق خاصة الأرباح التي تعود للعاملين في مجال التسويق(9).
9. تبني سياسة حكيمة في مجال الري، فبدون ماء لن تكون هناك زيادة في الإنتاج أو في الإنتاجية.

10. ضرورة توفير البذور ذات المردودية العالية لمنتجي الحبوب، وخاصة منتجي القمح.
11. تمكين منتجي الحبوب من الحصول على احتياجاتهم من المبيدات الكيماوية ومن الأسمدة.
12. تشجيع استخدام الأساليب التقنية الحديثة، وتشجيع الإنتاج الزراعي في إنتاج القمح، وذلك من خلال منح الفلاحين قروضا بدون فوائد.
13. تنظيم برامج لإرشاد الفلاحين وتعميمها.
14. ضرورة استخدام التكنولوجيا في مختلف مراحل الإنتاج.
15. المحافظة على المساحة الصالحة للزراعة وزيادة نصيب الحبوب منها، وإنقاص المساحات البور إلى حدها الأدنى.

الهوامش والمراجع:

1. عثمان لخلف: "أزمة زراعة الحبوب في الجزائر..."، أسبوعية التحدي الاقتصادي، عدد 04 ، 06 مارس 1991، ص 8.
2. المرجع السابق، صص 8-9.

3. حسن بهلول: القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر، الجزائر 1976، صص 118-121.
4. ONS, situation économique et social, année 1999, Mars 2001.
5. Annuair statistique n 19 p 196.
6. Collection stqtistiques, n 28 Agriculture: Evolution de la production agricole 1969-1988. P 43.
7. جريدة الخبر، 08 سبتمبر 2003، ص 2.
8. جريدة الخبر، 11 سبتمبر 2003، ص 2.
9. محمد رشراش مصطفى: الإقّراض الزراعي في المنظور التنموي، منشورات الاتحاد الإقليمي للائتمان الزراعي في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، عمان الأردن، 1992، صص 1-7.
10. علي يوسف خليفة: القواعد الاقتصادية الزراعية بين النظرية والتطبيق ...، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2001.
11. مجلة بحوث اقتصادية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، عدد 14، 1998.